المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/01/2014

Morocco: Specialists ring the alarm bell over the "bleak" reality of mental health

Sidi Ifni, Morocco – **The reality of mental health in Morocco has been bleak for many years, particularly due to the lack of facilities dealing with mental disorders, according to specialists.**

In a statement to the press, Mr. Driss El Yazami, President of the National Human Rights Council, considered mental health as a human rights and highlighted its importance.

Even though the law related mental health was passed on April 30, 1959, it has been disregarded ever since.

A number of reports, including that of the (Moroccan) National Human Rights Council (CNDH), attest to the fact that the Ministry of Health must redouble its efforts in order to amend its strategy and laws regarding the issue.

Last Thursday, Inzegane Regional Committee for Human Rights organized a seminar on "Mental Health and Human Rights" through which its members and those present drew attention to the "calamitous and bitter" reality of the quality of mental health services.

Among the points highlighted by the seminar are: lack of qualified staff, shaky infrastructure, absence of reliable facilities, and indifference on the part of the government.

According to several human rights associations, the mentally-ill receive no treatment, suffer from neglect and ill-treatment, and develop more disorders, due to lack of care.

Whereas the public sector has only 131 psychiatrists and 740 nurses specialized in psychiatry, the private sector has got 172 psychiatrists, reported the daily Al Massae. Does the public sector have more psychiatrists or the private sector? This sentence says that the public sector has more but I believe that the opposite should be true.

The report that Inzegane's Regional Committee for Human Rights presented equally sheds light on the sufferings of the elderly and the rising number of alcohol addicts.

According to civil society, the rising number of the mentally-ill in Moroccan streets is a sign that mental health remains ignored and underestimated.

Edited by Matthew Osborn

http://www.moroccoworldnews.com/2014/01/121008/morocco-specialists-ring-the-alarm-bell-over-the-bleak-reality-of-mental-health/

تأسيس جمعية للأعمال الاجتماعية بمجلس اليزمي

تم الإعلان عن تأسيس جمعية الأعمال الاجتماعية للعاملين والعاملات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان،وذلك خلال جمع عام تأسيسي انعقد السبت،بمقر المجلس بالرباط.

وأفاد بلاغ للمجلس أن الهدف من هذا التأسيس تقديم خدمات اجتماعية للعاملين والعاملات بالمجلس وتعزيز انتمائهم للمؤسسة وتوثيق أواصر الإخاء والتضامن والتعاضد بينهم، وتأتي هذه المبادرة أيضا لتقوية قدرات أعضاء الجمعية وتعزيز كفاياتهم المهنية والارتقاء بأدائهم المهني والرفع من مردوديتهم، بالإضافة إلى خلق فضاءات للتنشيط الثقافي والفني والتربوي والرياضي والترفيهي.وكذلك تهدف إلى تدعيم الخدمات الطبية لأعضاء الجمعية وأفراد أسرهم.

تفاصيل ص 2

9/1/2014

تم الإعلان عن تأسيس جمعية الأعمال الاجتماعية للعاملين والعاملات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان،وذلك خلال جمع عام تأسيسي انعقد السبت،بمقر المجلس بالرباط.

وأفاد بلاغ للمجلس أن الهدف من هذا التأسيس تقديم خدمات اجتماعية للعاملين والعاملات بالمجلس وتعزيز انتمائهم للمؤسسة وتوثيق أواصر الإخاء والتضامن والتعاضد بينهم، وتأتي هذه المبادرة أيضا لتقوية قدرات أعضاء الجمعية وتعزيز كفاياتهم المهنية والارتقاء بأدائهم المهني والرفع من مردوديتهم، بالإضافة إلى خلق فضاءات للتنشيط الثقافي والفني والتربوي والرياضي والترفيهي.وكذلك تهدف إلى تدعيم الخدمات الطبية لأعضاء الجمعية وأفراد أسرهم.

وأكد إدريس اليزمي،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،ومحمد الصبار،الأمين العام للمجلس، خلال الجلسة الافتتاحية للجمع العام التأسيسي للجمعية،على دعم المجلس المعنوي والمادي الكامل للجمعية على ضرورة أن تعكس أعمال وقرارات وأنشطة وتركيبة الجمعية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والمناصفة والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وهي مبادئ تبناها الجمع العام التأسيس للجمعية في قانون الجمعية الأساسي وصادق عليها بالإجماع.

و حسب ذات البلاغ،الذي تتوفر النهار المغربية على نسخة منه،فإن جمعية الأعمال الاجتماعية تتكون أجهزتها من جمع عام يعقد مرة كل ثلاث سنوات ويعتبر أعلى هيئة تقريرية بالجمعية،ومجلسا إداريا،انبثق مكتب الجمعية التنفيذي من بين أعضائه،وتأتي هذه المبادرة

ادريس اليزمي
لتشجيع العاملين والعاملات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان على المزيد من العطاء وتعزيز القدرات والكفاءات المهنية،باعتبارهم نواة لعمل المجلس ولجانه الجهوية.

لاجؤون سوريون يرفضون العودة إلى الجزائر بعد دخولهم المغرب

رفض لاجئون سوريون موقوفون بالحدود المغربية الجزائرية العودة طواعية إلى الجزائر، بعدما دخلوا التراب المغربي بشكل "غير قانوني"، يوم الأحد، قبل أن توقفهم عناصر الجيش المغربي، المكلفة بمراقبة الحدود.

جاء ذلك في لقاء، حضره مراسل وكالة الأناضول، عقده اللاجئون السوريون، الذين ارتفع عددهم إلى 49 موقوفا، مع ممثلين لجمعيات غير حكومية ومسؤول بهيئة حقوقية مغربية رسمية مساء الإثنين.

وقال اللاجئون السوريون للنشطاء الذين زاروهم بالنقطة الحدودية "لكنافدة"، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة إنهم يناشدون السلطات المغربية السماح لهم بالاقامة بالمغرب "لاعتبارات انسانية"، مشيرين إلى أنهم يرفضون المقترح الذي تقدم به النشطاء المدنيون بالتوسط لدى السلطات المغربية للسماح لهم بالعودة الطوعية إلى الجزائر، التي قدموا منها إلى المغرب.

وفي تصريحات لوكالة الأناضول، قال محمد العمرتي، رئيس اللجنة المحلية لحقوق الانسان بوجدة، وهي لجنة تابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن زيارته "تندرج في إطار عملية الرصد والمتابعة لقضية المهاجرين السوريين العابرين للحدود المغربية بطريقة غير قانونية، من أجل رفع تقرير شامل للمجلس الوطني لحقوق الانسان حول هذا الوضع مع اقتراح معالجة حقوقية في الموضوع".

وكشف العمرتي، الذي التحق بدوره إلى مكان تواجد المهاجرين السوريين أن "المجلس الوطني لحقوق الانسان في تشاور مع الحكومة للدفع في اتجاه إيجاد معالجة لوضعية المهاجرين السوريين في المغرب بشكل يتلاءم مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الانسان وقانون اللاجئين".

وبلغ عدد المهاجرين السوريين المحاصرين من طرف السلطات الأمنية المغربية في خيمتين نصبت لهما بالمنطقة الحدودية "لكنافدة" على مستوى الشريط الحدودي المغربي الجزائري، حتى مساء الإثنين، 49 مهاجرا، بعدما قامت عناصر القوات المسلحة الملكية بإيقاف تسعة مهاجرين سوريين عبروا الحدود المغربية من الجزائر بشكل "غير قانوني" في الساعات الماضية.
وكانت عناصر الجيش المغربي قد أوقفت، مساء الأحد، 40 سورياً عبروا الحدود الجزائرية المغربية، على مستوى النقطة الحدودية "لكنافدة"، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة.

http://www.hespress.com/regions/121391.html

لاجؤون سوريون يرفضون العودة إلى الجزائر بعد دخولهم المغرب بشكل "غير قانوني"

وجدة (المغرب)/عزالدين لمريني/ الأناضول.

رفض اللاجئون السوريون الموقوفون بالحدود المغربية الجزائرية العودة طواعية إلى الجزائر، بعدما دخلوا التراب المغربي بشكل "غير قانوني"، يوم أمس الأحد، قبل أن توقفهم عناصر الجيش المغربي، المكلفة بمراقبة الحدود.

جاء ذلك في لقاء، حضره مراسل وكالة الأناضول، عقده اللاجئون السوريون، الذين ارتفع عددهم إلى 49 موقوفا، مع ممثلين لجمعيات غير حكومية ومسؤول بهيئة حقوقية مغربية رسمية مساء اليوم.

وقال اللاجئون السوريون للنشطاء الذين زاروهم بالنقطة الحدودية "لكنافدة"، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة (أقصى الشمال الشرقي للمغرب) إنهم يناشدون السلطات المغربية السماح لهم بالاقامة بالمغرب "لاعتبارات انسانية"، مشيرين إلى أنهم يرفضون المقترح الذي تقدم به النشطاء المدنيون بالتوسط لدى السلطات المغربية للسماح لهم بالعودة الطوعية إلى الجزائر، التي قدموا منها إلى المغرب.

وفي تصريحات لوكالة الأناضول، قال محمد العمرتي، رئيس اللجنة المحلية لحقوق الانسان بوجدة، وهي لجنة تابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان (هيئة مغربية رسمية)، إن زيارته "تندرج في إطار عملية الرصد والمتابعة لقضية المهاجرين السوريين العابرين للحدود المغربية بطريقة غير قانونية، من أجل رفع تقرير شامل للمجلس الوطني لحقوق الانسان حول هذا الوضع مع اقتراح معالجة حقوقية في الموضوع".

وكشف العمرتي، الذي التحق بدوره إلى مكان تواجد المهاجرين السوريين أن "المجلس الوطني لحقوق الانسان في تشاور مع الحكومة للدفع في اتجاه إيجاد معالجة لوضعية المهاجرين السوريين في المغرب بشكل يتلاءم مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الانسان وقانون اللاجئين".

وبلغ عدد المهاجرين السوريين المحاصرين من طرف السلطات الأمنية المغربية في خيمتين نصبت لهما بالمنطقة الحدودية "لكنافدة" على مستوى الشريط الحدودي المغربي الجزائري، حتى مساء اليوم، 49 مهاجرا، بعدما قامت عناصر القوات المسلحة الملكية بإيقاف تسعة مهاجرين سوريين عبروا الحدود المغربية من الجزائر بشكل "غير قانوني" في الساعات الماضية.

وكانت عناصر الجيش المغربي قد أوقفت، مساء الأحد، 40 سورياً عبروا الحدود الجزائرية المغربية، على مستوى النقطة الحدودية "لكنافدة"، التي تبعد حوالي 13 كيلومتر عن مدينة وجدة .

http://ar.haberler.com/arabic-news-359621/

Débat sur l'émigration à Agadir

Préserver les droits de la diaspora

Dans la dynamique migratoire qui interpelle les divers intervenants et en vue de tendre des passerelles d'échange et de partage, les étudiants du «Master migrations et développement durable», de la faculté des lettres et sciences humaines, relevant de l'Université Ibn Zohr, en Collaboration avec l'Observatoire Régionale des Migrations, Espaces et Société (ORMES) et le Centre Euro-méditerranéen de migration et développement à Amsterdam, et la Commission Régionale des Droits de l'Homme, (CRDH) Agadir, ont organisé une journée d'étude intitulée :

«Les Droits socio-économiques des MRE, cas du Royaume des Pays-Bas», le 24/01/2014 à l'espace des Humanités faculté des lettres et des sciences humaines, Université Ibn Zohr Agadir, à partir de 9h. En effet, le gouvernement néerlandais a pris une série de mesures visant à remettre en cause un certain nombre de droits acquis socio-économiques des travailleurs marocains immigrés aux Royaume des Pays-Bas et de leurs familles restées ou retournées au Maroc.

Ces mesures unilatérales qui s'inscrivent dans le cadre des politiques publiques hollandaises, ont suscité des protestations dans les deux pays.

Une modification de la loi sur le principe de résidence néerlandaise a eu lieu le 1er juillet 2012, l'allocation pour les retraités ainsi que les allocations familiales seront diminuées de 40% ce qui va engendrer des conséquences fâcheuses sur leurs familles restantes au Maroc. Ceci du tant plus les MRE aux Pays-Bas, ont contribué activement au redressement et au développement économique, social et culturel de ce pays, tout comme ils ont participé pleinement et de manière égalitaire à la cotisation de la sécurité sociale néerlandaise.

La réduction importante du taux des allocations familiales ainsi que des pensions des veuves et orphelins, peut avoir un impact négatif sur eux.

Sachant que dans ce domaine les relations Maroco-Néerlandaise sont gérées par le biais de la Convention générale de sécurité sociale conclue entre le Maroc et la Hollande le 14 février 1972 et de l'accord administratif du 22 juin 2000 qui lui est rattaché.

Les responsabilités dans ce dossier sont multiples. Une synergie est alors nécessaire pour défendre, préserver et promouvoir les droits socio-économiques des MRE conformément à la Constitution marocaine notamment l'article 16.

Cette rencontre a été donc, une occasion pour débattre de cette démarche, afin d'émettre des suggestions idoines à cette situation qui semble bien préoccuper un certain nombre d'intéressés.

Saoudi El Amalki